الرئيس — مواضيع الجلسة المقبلة :

١— قانون اضافي لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧

٢— الجواب على سوءآل قاسم بك الهنداوي

٣— » » » حسين باشا الطراونه

الرئيس — الجلسة المقبلة يوم الخميس الساعة العاشرة ٠

ورفعت الجلسة

٠ سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

العدد ١٠١ ملحق السنة الرابعة

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : الاثنين في ٢٣ رجب ١٣٥١ و٢١ تشرين الثاني ١٩٣٢

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة الرابعة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٠—١١—١٩٣٢

الفهرس

الجلسة الرابعة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الرابعة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٢ رجب سنة ١٣٥١ و ١٠—١١—١٩٣٢ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونيــة وتغيب عن الجلسة ماجد باشا العدوان ، محمد باشا السعد ، حديثه باشا الخريشه ، حمد باشــا بن جازي ، رفيفان باشا المجالي ، صالح باشا العوران ·

الرئيس — فليقرأ الضبط السابق

« فقرئ »

الرئيس — فليقرأ مشروع القانون الاضافي لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧

« فقرئ (كما هو منشور في العدد «٣٤٩» من الجريدة الرسمية) والاسباب الموجبة له كما يلي :

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون بناء على الاقتراح الذي قدمه عضو المجلس التشريعي ناجي باشا العزام بتاريخ ٣٠—١١—١٩٣١ ووزع في حينه على اعضاء المجلس التشريعي المحترمين ·

« فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين »

توفيق بك — وجه حضرة العضو المحترم قاسم بك الهنداوي الى فخامة رئيس الوزراء سؤالاً هذا نصه:

(ان لجنة الاستغناء عن الموظفين غير الاردنيين قررت في السنة الماضية اخراج جملة اشخاص من الموظفين غير الاردنيين وفقاً لنص القانون وقررت تعيين اردنيين بدلاً عنهم ليقوموا مقامهم ، ويشــغلون تلك الوظائف بكل جدارة ونشاط ولحد الآن لم ينفذ هذا القرار كما يتطلبه ذلك القانون بصورة تشمل جميع الدوائر ، لذلك ارجو بيان السبب الذي اخر تنفيذ مقررات اللجنة ، وما هو الداعي لعدم تنفيذ نصوص القانون والسلام عليكم)

وجواباً على ذلك اتلو الكتاب الذي بعث به في نهاية الشهر الماضي فخامة رئيس الوزراء الى رئيس لجنــة الاستغناء عن خدمات الموظفين غير الاردنيين ، بعد ان اطلع على قراريهــا المتعلقين باخراج قسم من هؤلاء الموظفين وهو :

« لقد كانت تنسيبات لجنتكم موضع اهتمامي فدرستها ملياً مع كل ما قد يحيط بها من امور فبدا لي بالنتيجة ان ابدائي الموافقة على الاستغناء عن هؤلاء الموظفين سوف لا يؤدي الى نفع بقدر ما سينتج عنه من تأثير سيء على سير اعمال الحكومة والتدريس ·

لهذا الاعتبار و بالاستناد الى الصلاحية التي خولتها بمقتضى المادة الخامسة من قانون الاستغناء عن خدمات الموظفين غير الاردنيين اقرر عدم الاستغناء عن اي موظف من اولئك الموظفين ·

لقد اكتسب هؤلاء الموظفون خبرة واسعة مدة اشتغالهم في الحكومة كما ان المعلمين قد تمرنوا مدة طويلة

على اصول التعليم ولا اعتقد بأن الاستعاضة عمن له مثل تلك الخبرة — باشخاص لم يألفوا هذا النوع من العمل — يتم دون ان يؤثر على الاعمال الى مدى يتحول بتحول مقدرة الموظفين الذين نسبت لجنتكم الاستغناء عنهم الامر الذي أرى الاقدام عليه ضاراً بالمصلحة العامة

ان تنسيبات لجنتكم بوصولها الى هذه الدرجة اصبحت تابعــة لحكم الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من قانون الاستغناء ، ذلك فيما اذا اعتبرت اللجنة الاسباب التي ابديتها غير مقنعة ·

قاسم بك الهنداوي — جوابي على رئيس الوزراء :

كنا راجعناه مراجعات عديدة في السنة الماضية وكان يتلهب لصدور قرار اللجنة الذي ينص على اخراج غير الاردنيين وتعيين سواهم ، حتى اننا كنا نلقي باللائمة الكبرى على رئيس اللجنة واعضائها ، ونقول له وجهاً لوجه ، وهم موجودون في هذا المجلس ، ان تأخير اخراج الموظفين غير الاردنيين بموجب قانون صدقه المجلس التشريعي ووشح بالارادة المطاعة منذ سنتين تقريباً ، ليس ناشئ الا عن تأخر وصول قرار اللجنة · وفي النهاية اصدرت اللجنة قرارها المشار اليه ، الذي يتضمن اخراج غير الاردنيين وتعيين محلهم من ابناء هذه البلاد الذين يتضورون جوعاً في اسواق عمان ·

عند ما تأسست هذه الحكومة كانوا يطالبون ابناء المنطقة بالوظائف وكان يقال لهم انكم غير متعلمين ولستم اكفاء فذهب ابناء البلاد نحو المعــارف ليس بقصد التوظف فقط وحصلوا في المدارس الثانوية ونالوا الشهادات ومنهم من ذهب الى دمشق و بيروت وبرلين وحازوا على شهادات تخولهم حق التوظف · فالآن الاردنيون يستنكرون على رئيس الحكومة هذا القرار كل الاستنكار

الرئيس — ارد هذا الاستنــكار اليك ·

قاسم بك -- ارده لانه غير مقنع ·

الرئيس --لا هو مقنع ·

قاسم بك — ليس هو مقنع بالنسبة للاسباب التي بينتها سلفاً لانه كان يتأوه لورود هذا التقرير ليصادق عليه ولكنه ثم التدارك ، فانا اشكر رئيس الوزراء بأسم الامة الاردنية على خدمته اياها بهــذه الصورة التي لا تقابلها الا خدمة رئيس الوزراء في العراق نوري باشا السعيد ، الذي نشل البلاد بمساعيه من انياب الانتداب الى ان اصبحت حرة وعضو في جمعية الامم ·

يا اخواني ! طالما الرئيس الذي يرد عليكم بقضية التوظيف على هذه الحالة فهل يمكنه ان يسعى لتعديل المعاهدة الاردنيه ؟

الرئيس — نعم ! سعينا كثيراً ·

قاسم بك — اوجه كلامي الى رئيس اللجنة واعضائها بأن يرفعوا شكواهم على رئيس الوزراء واقترح على اخواني ان نرفع شكوى ضد رئيس الحكومة لسمو الامير المعظم ·

سعيد بك المفتي — ان الفكرة السائدة اليوم في البلاد الاردنية ، من حيث كلمة اردني ، غير اردني · لم

تكن موجودة منذ بضعة سنين سبقت ، وكل اردني يعتبر نفسه فرد من افراد هذه الجزيرة ، كما ان السوري والعراقي والفلسطيني والحجازي كانوا كذلك ولكن في تقلبات الايام غرائب وعجائب · والموضوع الذي نحن بصدده هو من تلك الغرائب والعجائب ، واعتقد تمام الاعتقاد ان الامة الاردنية لم تصل الى هذا الموضوع السيء الا من رؤساء الدوائر الذين لم ينظروا نظرة شفقة لأبناء هذه البلاد ، حتى ولو بتوظيفهم اذنة لتنظيف كراسيهم ومناضدهم ·

ولهذا السبب نشأت هذه الفكرة السيئة ولكن عندما يرى الانسان نفسه جائعاً ويرى آخراً دخل بيته دون ايّ عنف وبدون قوة يمرح ويرتع في الوقت الذي هو ينظر الى ذلك الوضع دون ان يتمكن من عمل ايّ شيء يتأثر بالطبع · فالآن لا ارى بد ان اتوسع في هـذا الموضوع الذي احب ان يقفل بابه ، طالما لا يراد تنفيذ القانون بحذافيره ، فالأوفق للمصلحة العامة ولسمعة البلاد ان يلغى ولكن هناك شيء ورد في عبارة الرئيس ، الى رئيس اللجنة هو بمثابة وصم اهل هذه البلاد بالجهل ، وهذا مما لا نرضاه من فخامته ولا اظن ان فخامته كان يقصد ذلك المعنى ·

متري باشا — نعم اننا كلنا عرب واخوان ولو كان يطلق علينا اسم اردني وسوري ، فالحكومة العثمانية كانت حكومة لنا وكنا رعية لها · الا انها كانت ترجح التركي على العربي وتعطيه الوظائف العالية واليوم تجزأنا وصرنا حكومات وكل منها مستقل وتراعي عواطف شعبها ·

فلننظر الى الحكومات المجاورة ، ففلسطين تود ابنائها وسوريا كذلك ولا تبدي الاردني على السوري وكذلك العراق الذي اخرج السوريين من الخدمة وعين بدلا عنهم عراقيين · ان كل المستمعين في هذا المجلس ينتظرون شفقة الحكومة لانهم صرفوا اموالهم واتعبوا ادمغتهم لاجل اكتساب العلوم ، وهاهم يدورون بالأسواق وهذا لا تقبله الحكومة ·

نحن ابناء الامارة ، قد اوجدناها بمعونة صاحب السمو الامير المعظم فالواجب اذن ، على رئيس الحكومة ان يرجح ابناء هذه الامارة على غيرهم · وفخامة الرئيس في العام الماضي هرج كثيراً مع رئيس اللجنة بلزوم الاسراع في امر هذا القرار شفقة بأبناء هذه الامارة ، فهل يجوز للصهيوني والسوري والعراقي والفلسطيني ان يخدموا ويأخذوا المأموريات وتترك ابناء البلاد ؟

نعم اكلنا اخوان واخوان في بيت واحد ثم تفرقنا واصبح كل منا ينظر الى حقوقه ، فعلى الحكومة ان تنظر الى هذا الشعب الضعيف وتأخذ بيده ، وبلسان اخواني الاعضاء الكرام الفت نظر فخامة الرئيس لمراعاة عواطف هذا الشعب المسكين ·

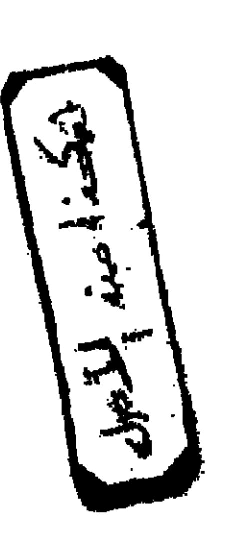
توفيق بك — مهما كان الامر ما كنت اظن ان حضرة الزميل قاسم الهنداوي يجنح الى الحدة في المجلس وقد عرف عنه حتى اليوم ، السكون والتؤدة ، وكنت انتظر ان يعالج الامور بالحكمة والروية ، واتباع الطرق القانونية ·

ان لفخامة الرئيس بموجب قانون الاستغناء عن خدمات الموظفين غير الاردنيين حق صريح فهو حر في ان

يقبل مقررات اللجنة او ان يعيدها اليها ، ولكن القانون حمى الغاية التي وضع من اجلها ، بأن احتوى نصاً آخر صرح عنه فخامة الرئيس في نهاية كتابه الذي تلي عليكم الان · وهذا النص يجيز للجنة ان تعترض على قرار فخامة الرئيس فيما اذا لم تجد الاسباب التي وردت فيه كافية · واظن ان فخامة الرئيس ان اطلع على رد اللجنة وعلى الاسباب الوجيهة التي ينتظران تبديها اليه لا يصر على قراره ونكون لديه فرصة للتدقيق والبحث الكافي ، قبل ان تقضي الضرورة برفع الامر الى سمو الامير المعظم ·

لذلك اقترح ان ينتظر قرار اللجنة في الموضوع وقرار فخامة الرئيس النهائي ثم يبحث في امر رفع الشكاية لسمو الامير المعظم ، لانني ارى من الحكمة ان يترك سموه فوق الجميع ولا يصدّع بأمر من الامور ، الا حينما لا يمكن حله بطرق اخرى · فأرجو بكل حسن نية من المجلس العالي ان يقبل اقتراحي الذي عرضته عليه ·

حسين باشا — انني بكل احترام اقبل اقتراح عطوفة السكرتير العام واشارك الزميل قاسم بك فيما تفضل به ، من اننا لا نقبل من فخامة الرئيس قراره المتضمن توجيه الجهالة الى ابناء شرق الاردن وعدم كفاءتهم · فهل امعن فخامته النظر وامتحن الطلاب وقارن بينهم وبين الموظفين المقرر اخراجهم ليقنع فخامته انهم اهل للوظائف ام لا ؟ فمن هذه الجهة اشارك الزميل قاسم بك واقترح لغو هذا القانون طالما لم تستفيد البلاد منه · وان تكن سياسة الاستعمار جزأت البلاد العربية عن بعضها البعض بالرغم مما لا نرضاه · انني اتألم بأسم المنطقة من ان تحرم من نتائج استحصالاتها ومن تعليم شبانها الذين صرفوا تلك المبالغ على تعليمهم وفي النتيجة لم يساووا درجة الموظفين الذين استغنت عنهم اللجنة ، فهذا مما دعاني ان اتألم طالما السياسة جزأت الجزيرة عن بعضها البعض وطبقت في سوريا وفلسطين والعراق هذه الفكرة ونحن نكون محرومون من توظيف ابنائنا وهذا ما جعلني ان اتألم



قاسم بك — ذكر عطوفة السكرتير انني احتديت في جوابي وكان يأمل عطوفته ان تؤخذ المسألة بالحكمة والتروي · الا انكم تلاحظون انني عندما ابتدأت في كلامي كنت غير محتد وانا اسأم الحدة والتطرف ايضاً كما يسأم الانسان ثوبه الوسخ ·

نعم! احتديت ولكن عندما اراد فخامة الرئيس ان يمنعني عن الكلام ، الذي يخولني اياه دستور الامة · انما جاء في ملاحظة الزميلين حسين باشا وسعيد بك من انهما يستحسنان الغاء هذا القانون فأني بعكس ذلك · حيث يدل على اننا لسنا بأهل للمطالبة في حقوقنا · واذا حرمت ابناء البلاد مبدئياً بموجب تقرير الرئيس حق التوظيف في امارة شرق الاردن ، والبلاد لها نوابها سيأخذون حقهم ومنيان ان كان من الحكومة او من سواها ·

اذكر جيداً انني قبل ان اكون نائباً وأطالع مذاكرات المجلس التشريعي ، كنت الوم على الذين طلبوا ايجاد قانون مثل هذا القانون ، لانني والله لا أفرّق بين العرب من اينما كانوا ، ولكن طالما يوجد قانون يصرح بتوظيف ابناء البلاد دون سواهم ، عند ابداء مقدرتهم للوظائف وصار معمول به وعينت الحكومة لجنة بموجبه ومضت كل هذه المدة والناس تتطلع الى مقرراتها وكانت النتيجة كما جاء في تقرير فخامة الرئيس ، بعد كل هذه

المواعيد فاذا استنكرت تقرير الرئيس، فهل في ذلك من الحدة في شيء؟ كلا والف كلا· حتى انه لا يصبر ولا يتروي اكثر منا في الامور ·

فعليه الآن اقبل ما اقترحه عطوفة السكرتير العام على ان لا تتجاوز المدة عشرون يوماً حتى نكون على بصيرة من امرنا ونعمل ما بأستطاعتنا ·

توفيق بك — اولاً البحث في الغاء القانون سابق لاوانه لأن المادة (٢٤) من النظام الداخلي تنص على من يرى لزوم الغاء قانون ان يقدم تقريره ، وعندئذ يمكن البحث في مسألة الالغاء ، ولكن ما قلته كان بناء على اقتراح قاسم بك من لزوم رفع شكوى الى سموه ، فطلبت ان لا يقرر رفع مثل هذه الشكوى و ينتظر الى ما ستعمله اللجنة لأن حكم القانون باقٍ ، طالما هو لم يلغ · واللجنة موجودة ما دام القانون موجوداً ·

سعيد بك المفتي — ان اللجنة لا يمكنها ان تعمل اي عمل طالما الجواب على هذه الصورة وانه سوف تبقى هذه التجزئة التي بحث عنها الزميل حسين باشا الطراونه ما دمنا على هذه الحاله ·

متري باشا — ان طلب الزميلين حسين باشا وسعيد بك المفتي لالغاء القانون هو ناتج عن شدة تأثرهما · فيا فخامة الرئيس، ان ثلاثمائة الف من ابناء هذه الامارة ينتظرون رحمة فخامتكم وبما ان خير الكلام ما قل ودل، فأنا ايضاً استعطف فخامتكم بالتوسل لانقاذ هـذا الشعب الضعيف · نحن ممن لا يحبون ان يقع اقل سوء تفاهم بين الحكومة والشعب بل نتمنى ان يبقى الشعب والحكومة يداً واحدة لاسعاد هذه الامارة·

(فوافق المجلس على اقتراح توفيق بك)

شكري بك — اجيب باسم الحكومة عن السؤال الذي قـدمه حضرة العضو المحترم حسين باشا الطراونه عن الاجراآت التي اتخذت من اجل تخفيف الضائقة المالية :

تنحصر الاجراآت والتدابير المسؤول عنها في ثـلاثة انواع : اعفاء مبالغ كبيرة من الضرائب والبقايا والقروض الزراعية واصلاح الطرق لتشغيل البدو والفلاحين الفقراء ، وتأجيل استيفاء مبالغ لا يستهان بها من قروض المصرف الزراعي مع اصدار قروض جديدة · اما في صـدد اعفاء الضرائب والبقايا والقروض الزراعية فاني اذكر البيانات الاتية :

١ — درست مطاليب الزراع الذين اصاب المحل زروعهم هـذه السنة وفي النتيجة بوشر باجراء المعاملة المقتضاة لاعفاء الضرائب التي اذكرها فيما يلي :

	ل ف	مـل
مما هو مفروض على قضاء اربد	١٦٨٥	٧٩٣
« « « معان	١٣٦٩	٧١٤
« « « جرش	١٧٣٢	٢٦٢
« « « الطفيلة	١٩٦٦	٩٢٦
« « « الكرك	٢٥٨	٧١١

	ل ف	مـل
مما هو مفروض على قضاء عمان—الجيزة	٣٩	٥٨٠
« « « مادبابني حميدة	١٢٨٦	٣٥
المجموع	٨٣٣٩	٠٢١

٢ — ان هذه الضرائب كلها من اموال السنة الحاضرة اما فيما يتعلق ببقايا السنين السابقة حتى نهاية سنة ١٩٣٠ فقد استقصيت احوال المكلفين بها في لواء اربد وقضـاء مادبا وقرية الجيزة وفي النتيجة قررت المالية ان تنسب للحكومة اعفاء المبالغ التي اذكرها فيما يلي :

	ل ف	مـل
مما هو مطلوب من قضاء مادبا	٢٥٦٥	٤٦٢
اربد	٥٠٠٦	٥٨٩
جرش	٦٤٠٤	٢٤٦
الجيزة في قضاء عمان	١٠٠	٦٢٧
المجموع	١٤٠٩٦	٩٢٤

وفي المحال الاخرى ستجري تصفية البقايا ايضاً وستعامل هـذه المحال بذات المعاملة التي اجريت في مادبا واربد وجرش ·

٣ — اما بقايا سنة ١٩٣١ فقد نيط بالمتصرفين وقوام المقامات بقوموا بتحقيق مقدرة المكلفين بها على الدفع وذلك بقصد التوسل لاعفاء غير المقتدرين منها وقد قام هؤلاء بالمهمة المذكورة وفي النتيجة ظهر ان المبالغ التي اتلوها عليكم الان جديرة بالاعفاء وهي ·

	ل ف	مـل
من ماهو مطلوب من قضاء اربد	١٤٠٦	٧٠١
« « « « « الكرك	١٨٥٣	٩٨٥
« « « « « السلط	٧٢٢	٢٢٦
« « « « « الطفيله	١٦٤	٦٥٣
« « « « « عجلون	١٧٩	٠٩١
« « « « « معان	٢٤٦	٣٩٩
« « « « « جرش	١٢٥٧	٦٨٩
« « « « « عمان	٦١٥	٠٧٦
« « « « « مادبا	٧٩٨	٤٣٦
المجموع	٧٢٤٤	٢٥٩

وسيشرع باتخاذ التدابير اللازمة لاكمال المعاملة بعد اتمام ما ظهر من النواقص في جداول المبالغ المذكورة ·

٤ — وعلاوة على ما ذكر قامت الحكومة باستقصاء مقدرة المزارعين الذين وزعت عليهم قروض زراعية من المالية في السنة المنصرمة فتبين على وجه التقريب ان :

مل	ل ف	
٥٠٠	١٢٣	في معان
٧١١	٢٠٠	في مادبا
١٦٠	٤٣١	في عمان
٨٧٠	٥٠٠	في الطفيلة

من اصل القروض الزراعية المذكورة مطلوبة من اشخاص غير مقتدرين على الدفع ولاتزال المعاملة جارية للحصول على جداول مصدقة لهذه المبالغ كيما تقوم الحكومة بما يجب لاقرار اعفاء مجموعها البالغ ١٣٥٨ جنيهاً و ٤٤٠ ملاً ·

٥— ان الارقام التي وردت في هذا الجواب سواء اكانت من ضرائب السنة الحاضرة ام من البقايا والقروض الزراعية لا يطالب الآن بها احد من المكلفين الى ان تتم الاجراءآت القانونية لأقرار الاعفاء وحينئذ تنزل من القيود الرسمية ·

٦— لقد نشر في العدد ٣٦٧ من الجريدة الرسمية مشروع قانون يقضي بأعفاء ٧٤٨٧٨ جنيهاً و ٨٩٤ ملاً وهذا المبلغ شامل جميع الاقضية وهو غير الضرائب التي ذكرت في هذا الجواب ·

(اصلاح الطرق وفتحها)

٧— وفي صدد اصلاح الطرق اعلم حضراتكم بأن الحكومة قررت ان تنفق (٤٠٠) جنيه على طريق الكويرا الى العقبة و (٩٠٠) جنيه على طريق الكويرا الى راس النقب و (٤٠٠) جنيه على الطريق من الكويرا قرب ديس الى المدورة و (٣٠٠) جنيه على فتح القسم البركاني من طريق بغدادو تبلغ هذه المبالغ الفي جنيه قدم لمجلسكم العالي مشروع يقضي بجواز انفاقها وسينحصر تشغيل العمال في الطرق المذكورة في البدو المعوزين ·

وعلاوة على ذلك اذكر ايضاً ان هنالك مشروعاً آخر لاصلاح طرق اخرى تبلغ كلفتها المقدرة ٤٥٠٠ جنيه ولا تزال المعاملة جارية للحصول على مخصصات في مقابلها وسينحصر تشغيل العمال في هذه الطرق بالمعوزين من الفلاحين

(قروض المصرف الزراعي)

٨— سيصدر المصرف الزراعي هذه السنة قروضاً للزراع المحتاجين تتراوح بين ١٢ الف جنيه الى ١٥ الف جنيه وفوق ذلك تقرر تأجيل المبالغ المطلوبة من قرى الطيبة ، حزيا ، صيدور ، وطبقة فحل في لواء اربد والمبالغ التي اقرضت في السنة الماضية الى عشائر الرحامنه ، العلاوين ، الغنانيم ، البقور ، الدعجة ، الجواميس والمبالغ المطلوبة من عشائر النعيمات ، الازايدة ، العوازم في لواء البلقاء ونصف المطلوب من عشيرة الصرايرة ·

في لواء الكرك وما هو مستحق من اقساط القروض على افراد عشائر بني حسن المعوزين وما عدا هذه التأجيلات تقرر كذلك تأجيل ما هو مطلوب من بعض المستقرضين بموجب سندات نظامية من اهالي الكرك ومادبا

هذا ما امكن الحكومة ان تقوم به من التدابير والاجراءآت لتهوين الازمة الاقتصادية الحاضرة علاوة على ما قامت به في السنة الماضية من التدابير التي ورد ذكر معظمها بالتفصيل في قرار اللجنة المالية الذي قبله مجلسكم العالي في دورته العادية للسنة الماضية واقتصر الآن منها على ذكر الامور الآتية :

آ — اصدر المصرف الزراعي في العام الماضي قروضاً للزراع المحتاجين فبلغ مجموعها ٢١١٢٣ جنيهاً ·

ب— اجّل من قروض المصرف في العام المذكور مبالغ تبلغ في جملتها ١١٥٦٨ جنيهاً ·

ج— اما من الخزينة فقد وزع على الزراع المعوزين قروض تبلغ في مجموعها اربعة آلاف جنيه اصاب منها بني صخر ٦٠٠ جنيهاً و بني حميده ٧٢٥ جنيهاً والكرك ١٢٥٠ جنيهاً والطفيلة ٧٠٠ جنيه ومعان ٦٥٠ جنيهاً ·

د — انفقت المالية الفي جنيه على الطريق بين الطفيلة والشوبك ومعان واقتصر على تشغيل المحتاجين ·

هـ — اعفت الحكومة الثلثين من غرامات الجراد واجلت الثلث الباقي ·

و — اعفت المكلفين من مبالغ كبيرة من الضرائب و بقاياها وقد اوّيد هذا الاعفاء بمشروع القانون الذي ورد ذكره آنفاً في هذا الجواب ·

حسين باشا الطراونه -- ان العفو عن البقايا التي تفضل بها حضرة مدير الخزينة البالغة اربعة وسبعون الف جنيه هي ليست من التدابير المفيدة ، طالما هي وزعت على اشخاص معينين ، البعض منهم (ميت) والبعض منهم (نازح) الى البلاد المجاورة لطلب المعيشة والبعض منهم (عاجز) عن الدفع بالرغم عن الشدة التي استعملتها المالية لتحصيل البقايا ، بعد ان قرر المجلس التنفيذي العفو عنها · ومن ذلك التاريخ الى يومنا هذا وهي تبذل جهودها بالتحصيل حتى حصّلت ماامكنها تحصيله ، والباقي منه لم تجد حيلة لتحصيله من الاشخاص الذين ذكرتهم : اما القروض في العام الماضي العائدة للمصرف الزراعي وقروض الخزينة فأننا لا ننكرها على الحكومة وانما هي ليست مفيدة بالنسبة للمجموع العمومي وكان عدمها خير منها ، حيث انني كنت عضواً في توزيع قرض الخزينة في لواء الكرك و بعد التحقيق عن المحتاجين اصاب كل خانة (٣٨) قرشاً وكان بعضهم رهن طنجرته وسائر لوازمه الضرورية عند التاجر حتى سدد ما صرفه على تأمين معيشته · وهذه القروض هي من وظائف المصرف الزراعي الاساسية لانه خلق لأجلها ليقرض الزراع مقابل تأمينات عقارية وأخذ الفائدة القانونية ·

واما قضية تسوية الطرق ، وهذه ايضاً من جملة وظائف الحكومة ومفروض عليها ان تقوم به وتصرف عليه من اموال الامة · ومع ذلك قام الاهلون بفتح القسم الاعظم من هذه الطرق مجاناً · فبالنظر لما وصلت اليه البلاد من الحالة السيئة كان من المنتظر ان تتخذ اجراءآت اكبر واوسع من هذه الاعمال من قبل الحكومة ·

والذى دفعني للسؤآل من فخامة رئيس المجلس عن الاجراءآت التي ناشدته بها ، هو ما قرأناه في المنشور العالي اي البرنامج التي وضعته الحكومة وأذاعته على الشعب وكان يتضمن وعوداً طيبة جداً سواء اكانت

سياسية ام اقتصادية ٠

فمن ذلك اليوم ونحن ننتظر مع الشعب بفارغ الصبر تنفيذه لا سيا تعديل(المعاهدةالبريطانية— الاردنية) القابضة على خناق الشعب والحكومة معاً ٠

ان الدولة البريطانية تدعي بأنها تعطينا اعانة مالية وهي تعطيها باليد اليسرى وتأخذهاباليمنى ، كنفقات على دار الاعتماد وقوة الحدود وقوة الصحراء وما اشبه ذلك٠ في حين ان المبلغ الذي تعيننا به الدولة البريطانية في نظري انه هو مبلغاً معيناً تجاه المعاهدة المحتوية على (٢١) مادة والتي جميعها تُشترط على امير شرق الاردن واهلها ٠ وان الدولة المشار اليها قامت وتعهدت بموجب المعاهدة وفي المادة (٢١) منها في تسديد العجز في ميزانية شرق الاردن ٠

فهذا شرط مقابل تلك الشروط ٠ اطلب من الحكومة ان تبادر حالاً للمفاوضة مع الدولةالبريطانيةفي امر تعديل المعاهدة وتكليفها دفع المبلغ التي تزعم بأنه اعانة كمبلغ معين عليهـا او ان ترفع يدها عن الشروط التي ذكرتها ٠ ولذلك ، رداً على ما جاء به مدير الخزينة اوردت ما اوردته وسأظل مثابراً بألحاح على تنفيذ مطاليب الشعبسواء أكانتسياسيةامااقتصادية٠

عادل بك — ان المواضيع الاقتصادية هي من اهم المواضيع التي تهتم لها البلاد من اقصاها الى اقصاها ، لان حالة البلاد وصلت الى العدم كما وصفها سعيد بك المفتي فيالمضبطة التيقدمهاالى المجلس في الجلسة الماضية٠

ان حضرةالزميل حسين باشا قد بين بوضوح ان جميع ما بينه مدير الخزينة من اعمالاسندها الى الحكومة الحاضرة لم تكن من الادوية اللازمة لأنقاذ البلاد من الهوة السحيقة التي وقعت فيها في اقتصادياتها وماليتها ٠

ان الحكومة لم تقدم على العفو عن ضرائب متبقية لها عند الاهلين الا عندما تأكدت ان اصحاب تلك البقايا ماتوا او اصبحوا في حكم الاموات من الوجهة المالية وهذا المشروع قد فكّر وبحث فيه قبل ان تتشكل هذه الحكومة ٠

اما الطرقالتي نوه عنها شكري بك،وقال ان الحكومة تقوم بها رحمة بالفقراء ولأيجاد عمل لهم لتقيهم من آفة الجوع ٠ فأجيب على ذلك ان هذه الطرق لم تنشأ بقصد هذه الفكرة السامية بل انشأت لغايات استعمارية بحته ٠ اما الاقراضات الزراعية ، فهي جزء قليل يكاد ان يكون جزء من العشرة بالنسبة لما تحتاج اليه البلاد من المبالغ الجسيمة ٠

ان كل ذلك، اعني ماذكره مدير الخزينة ليس هو الدواء بل هو عبارة عن مخدرات لتخدير الاعصاب فقط لا غير ٠ وان الدواء الحقيقي هو التفكير بصورة جدّية لتخليص الشعب المسكين من جراء السياسة المالية الجائرة في هذه البلاد منذ امد بعيد ٠

ان هذه الحكومة كانت تقدمت الى هذا الشعب بمنهاج نشر في العدد (٢٩٤) من الجريدة الرسمية ،وها قد مضى على صدور هذا المنهاج ما يقارب السنتين ولم نر للفقرة المتعلقة بالحالة الاقتصادية ايّ اثر في سبيل انقاذ البلاد من هذه الهوة ٠

يقول المنهاج الوزاري : ان تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد من اجلّ ما تقصده حكومتنا وستهتم بأنفاذ المشاريع والتواصي المفيدة التي ستقترحها اللجنة المؤلفة من اجل هذه الغاية ٠ وسيكون من جملة تلك المشاريع السعي الحثيث لتزييد رأس مال المصرف الزراعي واصلاح طرق الاقراض وتحقق فكرة انشاء المدرسة الزراعية ٠٠٠ الخ

ان كل ما قاله حضرة مدير الخزينة لا يتضمن ايّ امر من هذه الامور ، فأين العمل لتنفيذ ما اقترحته اللجنة الاقتصادية التي قدمت تقريرها للحكومة وفيه مشاريع عديدة ، فلو كان هنالك من يفكر بمصلحة البلاد لكان بالامكان واكثر من الامكان تنفيذها ٠

فأين السعي لتزييد رأس مال المصرف الزراعي ، واين اصلاح طرق الاقراض ، واين هي المدرسة الزراعية التي بحثت عنها الحكومة ، واين هو افراز الاراضي المشاعة ، واين هي مشاريع الري ، التي تدر على البلاد الخيرات؟ ٠

فأرى انه لا يوجد هنالك ايّ عمل او ايّة حركة تدل على تنفيذ المنهاج اوعلى الاقل جزء منه،وها ان البلاد تتدهور من سيئ الى اسوأ ولا من يرثي لحالها ٠

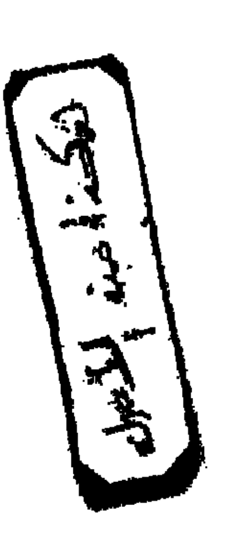
ان منهاج الحكومة لما صدر ونشر على هذا الشعب ، قامت الهيئات السياسية وكافة طبقات الشعب تحبذ المنهاج ووضعت ثقتها بالحكومة اعتماداً على ان هذا المنهاج سينفذ تماماً او بعض الشيء منه تطميناً للرأي العام ، ولكن يا للأسف لم يتحقق منه ايّ شيء ٠

فالى متى هذا الانتظار ؟ ان الشعب وهيئاته السياسية التي وضعت ثقتها في هذه الحكومة لن تضعها حباً بالاشخاص بل للأعمال ، وكثيراً ما تفنت الحكومة بتلك الثقة التي هي لازمة لكل حكومة في هذه البلاد ٠

انني اقول وقلبي ملؤه الاسف ، بان هذه الحكومة لم تحقق من آمال الشعب شيئاً فجدير بالشعب ان ينزع تلك الثقة عنها ٠ وحيث ان عرض المنهاج على الشعب هو بقصد نوال الثقة وعبارة عن اتفاقية بينه وبين الحكومة ، وطالماانها لم تقم بتطبيق تلك الاتفاقية اقترح على اخواني الكرام ، رفع مضبطة بعدم الثقة ليفكر صاحب السموّ الملكي التفكير المتناسبمع اهمية هذا الموضوعلتدبيرالامور ومعالجتها بالصورةالتي يتطلبهاالشعب ٠

سلطي باشا الابراهيم — اتذكر ان الحكومة اوعزت للقائم مقامين ان يفرقوا مابين المقتدر وغير المقتدر على الدفع ٠ و بما انني اتأكد جيداً انه لا يوجد بين الاهالي من هو مقتدر على الدفع وخصوصاً لا يمكن فهم ذلك نظراً لوجود الاحزاب بين الاهلين في القرى ٠ اقترح ان يكون العفو عمومياً ٠

سعيد بك المفتي — المسألة ليست مسألة اقتراح ، يا باشا والاقتراح لا يفيد ٠ لقد كفانا الاستاذ عادل بك مؤونة البحث من جميع نواحيه ، واعجب من اقواله في شيء واحد ، كما انه قد سبقه في ذلك القول حسين باشا صاحب السؤال ، بان المعاهدة الاردنية — البريطانية لم تحور الى الآن ٠ واني اريد ان اتساءل — ويجب ان لا يستنتج انني اكره التحوير— ولكن هل مارست الحكومة والمجلس معاً في جميع مضمون تلك المعاهدة كما يجب؟ لا — كلا ٠



اما الحالة الاقتصادية فهي شيء ملموس ومحسوس لا اريد ان اطيل الكلام فيها، كما اننا كنا قدمنا مضبطتنا التي تتضمن شكوى وانين البلاد الى حكومتنا ، ولكن من الاقوال المأثورة كما كنا نقرأ ونسمع ، ان الانســان الحقيقي يجب ان يأكل ليعيش ،لا يعيش ليأكل ، هذا كل ماعندي من الجواب ·

عوده بك -- ما كنت انتظر ان يكون لحضرة الاستاذ عادل بك موقفاً هجومياً مثل هذا الموقف دون ان يكون هنالك سبباً حقيقياً ·

وقد تسلح في البند الخاص من منهاج الحكومة المتعلق بتحسين الحالة الاقتصادية ، وعدّد على مســامعهم ما احتواه هذا البند من امور ، وندّد ايضاً بأن الحكومة لم تقم بتنفيذه · ولا يسعني الا ان اقول ان كل ما قامت به الحكومة من اعمال هي ، تدخل ضمن ذلك البند : السعي لتحسين الحالة الاقتصادية · وفي هــذا البند شرط السعي يجب ان لا يهمل، حيث يقول الشرط ان السعي يكون من قدر ما يساعد عليه الامكان وتتسع له مقدرة الحكومة من الوجهة المالية ·

فهل تعلمون حضراتكم ان الموازنة المالية التي هي بين ايديكم هل تحتوي على متسع يخول الحكومة لعمــل امور واعمال اكثر مما قامت به ؟

سعيد بك — (مقاطعاً)هذه عبارات مطاطة

عوده بك —(مداوماً):جاء في هذا البند فقرة تحتوي على السعي الحثيث لتزيد رأس مال المصرف الزراعي ·

اتنكرون على الحكومة انهــا قامت وطلبت من المصرف العثماني مبلغ ستة الاف جنيهاً استدانته على مسؤوليتها وضمته على رأس مال المصرف المذكور ؟ ·

انكرون على الحكومة استقراضها مبلغ اربعة آلاف جنيهاً من الخزانة البريطانية — خارجاً عن ميزانيتها — وقدمته للشعب على سبيل القرض ليستعين به ؟

ورد في برنامج الحكومة ، تحقيق فكرة مدرسة زراعية · فالحكومة بذلت مافي وسعها مع مجلسكم العالي لتأسيس هذه المدرسة فوجدت مع انضمام رأي مجلسكم العالي، ان الميزانية لا تساعد على انشائها · ولذلك جنحت الى عمل آخر وهو اجل وانفع بالنسبة للحالة المالية، وهو ارسال بعثات علمية على حساب الحكومة لتعليم الفن الزراعى في فلسطين في المدرسة الزراعية بصورة تؤمن الغاية المقصودة ·

ورد في البرنامج المبحوث عنه — اتخاذ التدابير لافراز الاراضي المشاعة عند توفير الوسائل وايجاد الطرق المناسبة لتعميم التشجير ·

اتنكرون على الحكومة ما بذلته من جهود لاجل افراز اراضي بني حسن ، تلك الاراضي الشاسعة الواسعــة بحيث اصبح كل فرد من افرادها يشكر الحكومة والمجلس على حسن صنيعهما من وضع ذلك القانون ؟

الا تعلمون ان الحكومة ارسلت هيئة المساحة لافراز اراضي غور الاربعين واعطت لكل فرد حصة منهــا مع سند التمليك ؟

اهل تظنون ان الافراز يتم بسنة واحدة او بسنتين او اكثر ، الا تعلمون ما سيكلف هذا الامر الحكومة من

نقود وجهود ؟ واعلمكم بان الحكومة لم تهمل ايجــاد مصلحة للري بل قررت تكليف هيئة اختصاصية لدرس هذا المشروع درساً حقيقياً ورفع تقرير يبين ما تقتضيه المصلحة من تكاليف ولربما ان حضرة الاستاذ عادل بك غير عالم بكل ما ذكره · والحق يقضي ان يعطى لكل ذي حق حقه ويقضي ان يعترف للحكومة بالانصاف على ما قامت به من الاعمال والمشاريع المفيدة ·

عادل بك — حقاً ان اقوالي كانت صدرت مني بتأثر عظيم يتناسب مع اهمية الموضوع الذي نبحث عنه وتهجمت على هذه الحكومة التي مضى على تبوأها كراسي الحكم ما يقــارب السنتين ولم تحقق شيئاً من برنامجها خصوصاً الجهة الاقتصادية منه ·

نعم ان جميع رجال الحكومة هم من اصدقائي الاعزاء ، وهذا لا يمنعني من انتقاد الحكومة على هــذه الصورة الشديدة لعدم تنفيذ البرنامج ·

اصر بالرغم عن ما ابداه عوده بك على بياناتي السابقة · بحث عوده بك عن الستة آلاف جنيه التي استقرضها المصرف الزراعي والاربعة الاف جنيه التي استقرضت لتصرف على المحتاجين · فماقيمة هذا المبلغ الذي لا يتجاوز العشرة آلاف من الجنيهات بالنسبة لاحتياج البلاد والحالة الاقتصادية الحاضرة؟

اني اجزم بأن هذا المبلغ لا يكفي لانقاذ قرية واحدة من تلك الهوة السحيقة، التي اوقعتها بها السياسة المالية الجائرة ·

قلت ان هذه التدابير هي بمثابة علاج مخدر لرجل على فراش الموت والاحتضار ويعطي له مسكناً للأوجاع ولكنها لا تنقذه من الموت · ان الامر الذي وعدت به الحكومة ببرنامجها لم يكن، الاقراض على هذه الصورة، بل قالت انها ستزيد رأس مال المصرف الزراعي الى ان يفي بحاجة البلاد ·

بحث الزميل عوده بك عن المدرسة الزراعية واعلن ان عدم امكان انشائها هو عدم امكان الميزانية ، احيل عوده بك على اقتراحي الذي قلت فيه حينئذ ، عندما يقدم اقتراح يتعلق بمصلحة البلاد يقال لنا ان الميزانية لا تساعد ، ولكن عندما يكون هنالك مصلحة لتأمين خطوط المواصلات البريطانية نرى الخيرات الكثيرة تدر على مثل تلك المشاريع التي لا علاقة لها بخير البلاد · واذا ازاد عوده بك امثلة على ذلك اوجــه نظره لدرس الميزانية وما قلته بشأنها ·

قال عوده بك ، ان الحكومة قامت باجراء عملية الافراز وذكر مثلاً اراضي بني حسن وقال ان العشيرة المذكورة اصبحت شاكرة الحكومة والمجلس معاً ·

اني اؤكد لكم ايها الاخوان بان الحكومة ما قامت باجراء عملية الافراز والتعجيل بها الا للاستفادة من مبلغ الفين جنيه اضيفت على الضرائب · حيث ان الضريبة زادت اكثر من الاول على عشيرة بني حسن · فبدلاً من ان ترهق ذلك الفلاح المسكين من بني حسن الذي مضى عليه اعواماً وهو جائعاً كان عليها ان تعمل افرازاً صحيحاً لتستفيد جميع البلاد منه ، لأن الافراز يصير بين الافراد وليس كما جرى في بني حسن، دون ان يكلف الفلاح بدفع مبالغ باهظة كهذه ، واغرب من كل هذا ان يتصدى حضرة الزميل للدفاع من ما ورد في هــذا المنهاج وقوله بان الحكومة قررت ان تستجلب هيئة من الاخصائيين لاجل البحث عن مشروع الري ، فاقول له

تجاه ذلك : انه اذا كانت الحكومة قد فكرت بهذا بعد مضي سنتين على تشكلها فلربما ينتظر اتمام هذا المشروع بعد ان يقضى على هذه البلاد ومن فيها من مخلوقات . لأنني اعتقد انه اذا كان التفكير استغرق سنتين فالعمل سيستغرق قروناً وعصوراً .

لذلك، وحيث ان اقتراحي الذي اقترحته ، وهو تقديم مضبطة شكاية لسمو الامير المعظم، واجب محتم علينا، لأن الامة التي وضعتنا على هذه الكراسي لم تضعنا الا لانقاذها من الهوة التي وقعت فيها ومعالجة مختلف امورها فى كافة الجهات ، وهي ستؤاخذنا اذا قصرنا في واجبنا ولم نشكو اهذا التقاعس الى المرجع الاعلى في هذه البلاد .

متري باشا — ان الذي ينظر احسن من الذي يسمع ، والدليل على ذلك لما مر جلالة الملك هارون الرشيد بقرية وشاهد ضمن كوخ ناراً مشتعلة وصراخ الاطفال متعالياً حدثته نفسه ان يستطلع الخبر فرأى امرأة عجوزاً وامامها قدراً مملوءاً بالحصى موضوع على النار تحركه بيدها كأنها تطبخ شيئاً لاولادها بقصد تسليتهم عن طلب الطعام المفقود من عندها لتنويمهم فتأثر جلالته وانعم عليها بما يسد عوزها . ولولا نظرة جلالته الى هذا المشهد لكان الاولاد ماتوا من الجوع .

فاذا لم تنظر الحكومة الى حالة الفلاح المسكين وتقويه لهلك وهلكت الحكومة معاً . ثانياً : باثناء الدورة الاستثنائية كنت الفت نظر الحكومة الى رداءة الموسم وقلت ان الثلاثين صاعاً يبعث بخمس جنيهات والفلاح لم يتمكن من تسديد ديون الطلاع التي عليه للتجار . والفلاح اليوم بحالة يرثى لها وكل ابناء هذه الامارة محتاجين وهذا امر ظاهر وان الواحد منا ما قدر ان يجد ليرة لينحدر بها الى عمان .

سعيد باشا ابو جابر — ان ما تفضل به الاستاذ عادل بك فهو صحيح، واما ما تفضل به النائب العام فهو من قبيل المجاملة . والحقيقة ان رأس مال المصرف الزراعي لايكفي لسد احتياج الفلاح ، والفلاح اصبح بحالة يرثى لها . ولذلك الفت انظار الاعضاء الكرام واسترحم من الحكومة ايضاً ان تتوسل باتخاذ تدابير من شأنها تحسين حالة الفلاح المسكين والا اذا مضينا الوقت بتقديم الاحتجاجات وخلافها نكون قد ضيعنا الوقت سدى، عدا عن كونها لا تجدي نفعاً والسلام على المرسلين .

شكري بك — تعلمون ان الضرائب في قضاء الكرك و بني حسن قد فرضت في هذه السنة على اساس المساحة واستناداً للقانون الذي اقره مجلسكم العالي، ونص فيه على ان الجري على هذا الاساس ، يجب ان لايترتب عليه اية زيادة في الضريبة . فاذن يمكنني ان اصرح بان المساحة التي اجريت في الكرك وبني حسن، لم تؤد الى زيادة في الضرائب كما ورد في كلام الاستاذ عادل بك .

ثم ان المبدأ الذي سارت عليه الحكومة في تحصيل الضرائب ، هو مبدأ الاقتصار على مطالبة المقتدرين على دفع الضريبة ، و كذلك لم يكن الاعفاء من الضرائب قاصراً على الاشخاص النازحين والمتوفين كما قال حسين باشا ، بل كان شاملا جميع الاشخاص الذين تحقق لدى الحكومة انهم يستحقون ان يعفوا من الضرائب . ان الازمة الحاضرة ترجع في معظمها الى اسباب عالمية وليس في مقدور اية حكومة ان تقضي على هذه الاسباب العالمية ، وانما يمكن ان تسعى لتخفيفها بالطرق المفيدة على قدر الامكان ، وقد سعت الحكومة على قدر ما وصلت

اليه المقدرة ففتحت الطرق خصيصاً لتشغيل المحتاجين ، واعفت قسماً كبيراً من الضرائب سواء اكانت من اموال سنة ١٩٣١ ، ام من ضرائب السنة الحاضرة ومن البقايا .

يظهر من كلام حضرات الاعضاء الكرام الذين تكلموا في الموضوع انهم يرون ان اعفاء السكان من الضرائب ومن بقاياها ، وفتح الطرق خصيصاً لتشغيل المعوزين المحتاجين ، واصدار القروض الزراعية ، وتأجيل الاقساط المستحقة على المديونين، ليست من التدابير الكافية لازالة الازمة الاقتصادية ، قد يكون لهم بعض العذر في ذلك ولكن الامكان هو الاصل في كل عمل ، وقد سعت الحكومة على ما اعلم لان تفعل جميع ما تستطيعه لمصلحة البلاد ، وكان سعيها مقروناً باخلاص وحسن نية .

هذا من ناحية الحكومة ، التي لا تزال راغبة في الاستمرار على القيام بما تقتضيه المصلحة العامة، وانها لترحب كل الترحيب بأيّ اقتراح او ايّة فكرة يكون من شأنها ان تخفف من الازمة الاقتصادية .

ولذلك اقترح ان يقدم كل عضو عنده فكرة صالحة في الموضوع تقريراً ، وبعدئذ ندرس هذه التقارير من قبل لجنة خاصة تقدم للحكومة توصيتها ، كيما تسعى على قدر جهدها لتحقيق كل اقتراح نافع ممكن التنفيذ .

عادل بك — طلب الزميل شكري بك ان يتقدم كل منا ببيان اقتراحه ، حول اصلاح الحالة الاقتصادية .

فأذا كان تقرير اللجنة الاقتصادية ، التي تألفت قبل تشكيل هذه الحكومة والتي قدمت تقريرها في بدء تشكيلها لم تتمكن الحكومة من تنفيذ شيئاً منه ، لأسباب واهية ، كعدم مساعدة الميزانية . فمن اين لنا ان نعتقد بأن التقارير التي ستقدم سوف ينظر بها نظرة الشخص الذي يرغب في تنفيذ ما تحتويه من آراء .

ليسمح لي حضرة الزميل ، ان اصرح بأن مثل هذا الطلب هو للأطالة فقط لا غير . انا اعلم وأعرف جيداً ما هي العقبة التي تقف في سبيل سير الحكومة وتنفيذ برنامجها ولكن كان من واجب الحكومة عندما لا تجد امكاناً لتنفيذ برنامجها ، ذلك البرنامج الذي هو عبارة عن تعهد وكان ينتظر منه كل خير لهذه البلاد ، ان تعلن ذلك وان تتخلى عن كراسيها .

اديب بك الكايد (مقاطعاً) او تجلب المطر !

عادل بك -- (مداوماً) نعم ان تتخلى عن كراسيها ، ليكون ذلك قوة ، امام تلك العقبة لتعلّمها ان الرجال الذين يتولون الحكم ، لم يكونوا متمسكين بالكراسي ، بل بما تعهدوا به امام الشعب . واعتقد انه عندما توجد مثل هذا الموقف ، لا بد لكل قوة تحول دون تنفيذ البرنامج ان تخضع للحق .

ايها الاخوان ! ان عدم التشكي عن هذه الحالة المريعة وقبول عدم تنفيذ البرنامج معناه قبول هذه الحالة ، ولدينا واسطة مشروعة نص عليها القانون الاساسي ، وهي عندما لا نجد في الاجوبة المعطاة لنا ما يبرر الموقف فما علينا إلاّ ان نرفع مضبطة شكاية لسمو الامير المعظم ، وهذا واجب علينا . واذا تأخرنا عن القيام به ، نكون مقصرين في واجبنا واقررنا الحالة التي نحن فيها وهذا ما أجلّ المجلس الموقر عن قبوله .

متري باشا — اذا تهجمنا كثيراً على الحكومة نكون ضيعنا الوقت سدى و بذلك يضيع الفلاح الذي ينتظر منا معونة له . ونحن نعلم حق العلم ان لا شعب بلا حكومة ولا حكومة بلا شعب وجلّ ما نقصده هو تحسين

حالة الفلاح التي هي ظاهرة تجاه الحكومة وهو بحالة يرثى لها ٠ ولذلك الفت نظر الحكومة اليه قبل فوات الوقت ٠

سعيد بك المفتي — ان الوزارة الوحيدة التي تخوف افراد هذه البلاد و ينظر اليها بكل خوف ووجل كخوف الانسان من الغول ، هي وزارة المالية ، والغول اذن مخيف جداً ٠

ان الاقتراح الذي ابداه سعادة وزير المالية لهو حسن جداً فيما اذا كانوا يريدون التفاهم مع هذا المجلس والسعي بكل ما يمكن للعمل لاستفادة هذه البلاد ٠

ان المجلس على استعداد تام لبيان اقتراحات لا تعيقه ابداً تلك العقبات التي يتخوفون منها ٠ وعندما نسمع من عطوفة شكري بك على لسان حكومته بهذا الاستعداد فان المجلس لا يقصر بمعاضدتها ولو الى حين ٠

قاسم بك الهنداوي — اذا كان القصد من طلب الاقتراحات لتبقى حبراً على ورق فنحن بغنى عن ذلك ٠ اما الشيء الذي يفيد هنا، هو ان الحكومة يجب ان تبرهن لنا ، هل هي مستعدة لتنفيذ مايقترح عليها من الآراء او تعلن عدم اقتدارها ٠

عوده بك — ولكن يجب على كل حال بيان وكيفية الطريقة التي يراد تنفيذها بصورة واضحة ٠

عادل بك — اراهنكم ان طلب هذه الاقتراحات هو للتخدير ، وسوف تجاوبكم الحكومة بان الميزانية لا تساعد ٠ يجب ان نفهم جيداً ان هذا الموقف هو الموقف الفاصل فاذا لم نقف وقفة الرجل الجد ستتخاذل وستبقى الحالة الى السنة الآتية ولم نحصل على شيء ٠

ان الحالة في البلاد معلومة فها امامكم في فلسطين ، التي هي انعم حالاً ، قد استقرضت مليونين ونصف من الجنيهات لأجل المشاريع العمرانية ، وان كان فيها دسائس استعمارية وصهيونية ، ولكن هذا ما يبرر من ان هنالك فكرة لتخليص اهالي البلاد مما وقعوا فيه ٠

ارى ان نستقرض مبالغ جسيمة وتخصص للمشاريع العامة التي اشارت اليها اللجنة الاقتصادية لأن العفو وحده عن بعض الضرائب ، التي لايمكن دفعها ، لا ينقذ البلاد من الهوة السحيقة ، بل المشاريع العامة الزراعية مثل جلب آلات وادوات زراعية وتشغيلها في الاراضي بصورة مناسبة ، هي التي تخلص المزارع من ديونه وتحسن حالته الاقتصادية ، وان محاولة اخذ التقارير بقصد معالجة الامور ، هي لاجل فسح المجال للمطاولة والأخذ والرد ٠

لذلك ارجو من زملائي الكرام، ان لا يضيعوا هذه الفرصة ، لبيان شعورهم وشعور اهالي البلاد ، وذلك بان يعترضوا على هذا الموقف ، موقف السكون والجمود الذي لا يتناسب مع ما تحتاجه البلاد من جهود للاصلاحات اللازمة ٠

قاسم بك — الامانة موضوعة في رقابنا اجمعين، وجاءت الآية الكريمة (أتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم): نحن والحكومة مسؤولون معاً عن كل هذا ، ونحن لا نريد ان نهاجم الحكومة قط ، اننا لسنا على كلمة واحدة في سبيل انقاذ حالة البلاد السياسية والاقتصادية ٠ انني اقترح الآن بالنظر للموقف الحاضر ، بدون تردد، مخاطباً الحكومة ، بان الشعب الاردني وضع ثقته بها على اساس برنامجها ٠

بدأ البعض في العام يتذمر من عدم تنفيذ برنامج الحكومة ولا بد لكل امة من ان يقوم فيها من يطالب الحكومة بمفرده لحذاقة في الرأي ٠ ولكني اقول : ان الشعب باجمعه ليس هو راض عن الحكومة وعن المجلس ، والله انتم تتمنون كل شيء يعود بالنفع على هذه البلاد ، ولذلك اقترح على الحكومة والاعضاء وضع حد لهذه الازمة بانتخاب لجنة مؤلفة من الاعضاء لتضع اقتراحاتها للحكومة واذا لم تنفذ فما علينا الا الاستقالة ٠

متري باشا — نطلب من الحكومة ان تتبصر بالامر لأن ميزانيتها لو وزعت على المحتاجين لما كفت فالحكومة السورية استقرضت نصف مليون ليرة سورية لتصرف على تحسين حال الفلاح

سعيد بك المفتي — ان الطريقة الوحيدة هي ما قاله قاسم بك ٠ وانت يا عادل بك ان الحكومة لاتأخذ كل اقوالك على محمل الاخلاص وهم يقولون لك انك تريد ان نتخلى عن كراسينا لكي تأتي انت !

عادل بك — ان الحكومة لم تقل هذا الكلام (مخاطباً سعيد بك) وانت تعرف انني لست من المغرمين في كراسي الحكم ٠ انا منذ وطأت اقدام الاستعمار الاراضي السورية تركت البلاد وآليت على نفسي ان اشتغل بالمهن الحرة رغم ان وظيفتي كانت ذات راتب كبير وها انني اعاهد المجلس ، انني سوف لا اقبل اية وظيفة في مملكة يرفرف عليها علم الاستعمار ٠

نعم ! لقد قيل هذا الكلام قبلاً ، وسمعته من صديق لي وهو يعلم كيف سعيت له ولغيره لتبوأ هذه الكراسي ، انا قلت على مشهد من جميع رؤساء الدوائر ما عدا الرئيس والسكرتير العام ، بأنني سوف لا أقبل اية وظيفة كانت لأنني اضن بكرامتي من ان أكون اسيراً ذليلا على كرسي الحكم ٠

اسمحوا لي يا سادتي ! انا اقول : انكم تجازفون بمقدرات الامة اذا لم تقتنعوا بما قلته ٠ ربما ان هنالك عند اعضاء الحكومة رغبة في انقاذ البلاد ولكن هذه الرغبة لا تتعدى حد الفكرة ، وهم لا يجهلون الرجال الذين يجب ان يجابهوا ولكن لايجابهونهم، لانهم يخافون على وظائفهم، وان جميع ما يقال لكم ، هو من قبيل لتخدير الاعصاب فقط ٠

لذلك فاني لا ارى لزوماً لتشكيل لجنة ولا لتقديم اقتراحات بل اطلب من المجلس العالي ان يشكو من هذه الحالة ٠

حسين باشا — اننا لا نهاب من رفع الشكاية عن الحالة الحاضرة وانما لا بأس من انتخاب لجنة ، كما صرح الاخوان للبحث في الحالة الحاضرة ووضع حد فاصل لهذه الحالة، على ان لا تطول مدة البحث ولا تزيد عن شهر واحد من هذه الدورة واذا لم نحصل على الفائدة المطلوبة نتقدم بشكايتنا بكل صراحة ٠

متري باشا — ارى ، ان الزملاء يريدون انتخاب لجنة ، وهذه اللجنة تنظر في الامور وثم ترفع تقريرها الى فخامة الرئيس والرئيس يرفعه لصاحب السمو الامير المعظم ٠

شكري بك — يستفاد من اقوال الاعضاء الكرام ان هنالك رأيين : رأي يقول بتنظيم مضبطة تتضمن الشكاية من الحكومة ، ورأي آخر يقول بتأليف لجنة لدرس الحالة الحاضرة ٠ فارجو من فخامة الرئيس ان يضع الاقتراح الاول ، اي اقتراح مضبطة الشكاية على الرأي ، حتى اذا لم يقبل نفضل فوضع الاقتراح الثاني للتصويت ٠